

مادة ١ - تعدل الفقرة الأولى من البند (ثانيا) من المادة ٢ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الأهلي المصري على النحو الآتي :

” (ثانيا) خصوم قسم العمليات المصرفية بالبنك الأهلي المصري المتعلقة بحسابات الحكومة وحسابات الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الاقتصاد وحسابات المنظمات الدولية النقدية والأثمانية وودائع البنوك وحسابات المقاصة وانقاقات الدفع الدائنة وكذلك نصف رأس المال ونصف الاحتياطيات غير التخصيصية بما في ذلك الاحتياطي القانوني والخاص ، وأصول تقابل هذه الخصوم من الذهب ومن العملات الأجنبية فيما يزيد على احتياجات البنك الأهلي المصري القائمة وقت العمل بهذا القانون والقروض الممنوحة للبنوك والقروض الممنوحة بضم الحكومة وحسابات المقاصة وانقاقات الدفع المدينة والصكوك الأجنبية ويصدر وزير الاقتصاد قرارا بتحديد الأصول والخصوم الأخرى ثابتة كانت أو متغيرة اللازمة لمزاولة أعمال البنك المركزي المصري والتي يرى أئتمنتها إليه “ .

مادة ٢ - تعدل المادة ١٦ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه على النحو الآتي :

” تعدل للبنك الأهلي المصري ميزانية افتتاحية تعتمد بقرار من رئيس الجمهورية وتشمل الأصول والخصوم التي تحدد بقرار من وزير الاقتصاد “ .

مادة ٣ - يعمل بأحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦١ بدلا من التاريخ المنصوص عليه في المادة ٢٥ من القانون المشار إليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية . ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٨٠ (٧ نوفمبر ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل

باسم الأمة

ورئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل النص الآتي :

” مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٦٩ من القانون المرافق يكون لتقابات العمال القائمة أن تطبق الأحكام الواردة في الباب الرابع من قانون العمل خلال مدة لا تتجاوز آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ “ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم الجمهورية من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٨٠ (٧ نوفمبر ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الأهلي المصري

باسم الأمة

ورئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :